الإضَافَةُ[1]

٣٨٦- نُونًا تَلِي الإعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا ممَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُوْرِ سِــينَا

يعني: أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو: غلاماك، وابنا زيد، وصاحبو عمرو، وعشروك، وأهلو عمرو، وشمل التنوين الظاهر نحو: غلامك في غلام، والمقدر نحو: دراهمك في دراهم، وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور سينين، وقد جاء في القرآن بالوجهين، وأصله قبل الإضافة طور وهو اسم جبل أيضاً، و(**نونا**) مفعول مقدم بـــ (**احذف**) و(**تنوينا**) معطوف عليه، و(**مما**) متعلق باحذف، وهذه الذي ذكره في هذا البيت في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايقين، وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله:

٣٨٧-وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إلا ذَاكَ واللامَ خُــذَا

يعني أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله:

..... وَانْــــوِ مِــــنْ أَوْ فِــــي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إلا ذَاكَ واللامَ خُــذَا

٣٨٨- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّــذِي تَــلا

مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك، وضابطه أن يكون المضاف إليه اسما للجنس الذي منه المضاف ومثال المقرة بفي (**بل مكر الليل**) وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين أشار بقوله: (**وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي**) وقوله: (**إذا لَمْ يَصْلُحِ إلا ذَاكَ**) يعني إذا لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما.

وقوله: (**واللامَ خُذَا ... لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ**) أي قد اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله (**اللام**) التي للملك نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق نحو: باب الدار، وسرج الدابة، و(**من**) مفعول بـــ (**انو**) و(**في**) معطوف على (**من**) و(**أو**)

---

(١) **الإضافة هي**: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، ويتزّلان بالتّركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنّه لا يكون حشوً الكلمة؛ فالاسم الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به دائمًا.

وفي الاصطلاح هي: إسناد اسمٍ إلى غيره، على تنزيل الثّاني من الأوّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه. شرح الشّذور ٣٠٦.

وقيل: نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ.

انظر: الهمع ٢٦٤/٤، والصّبّان ٢٣٧/٢.

للتقسيم، و(**ذاك**) فاعل بـــ (**يصلح**) وهو إشارة لنيه (**من أو فى**) و(**اللام**) مفعول بخذا والألف في (**خذا**) بلد من نون التوكيد الخفيفة، و(**لما**) متعلق بخذا، و(**ما**) موصولة وصلتها (**سوى ذينك**) وتجوز في قوله (**خذا**) لأنه أراد به قدر.

ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (**وَاخْصُصْ أَوَّلا ... أَوْ أَعْطه التَّعْرِيفَ بالَّذي تَلا**) يعني أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نَحو: غلام رَجلَ، وتعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو: غلام زيد، وفهم كون القسم الأول وهو المضاف إلى نكرة من ذكر المعرفة في قسيمه، و(**أولا**) مفعول باخصص، و(**أو أعطه**) معطوف على (**اخصص**) واو للتقسيم، و(**التعريف**) مفعول ثان لأعطه، و(**بالذي**) متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضاً لـــ (**خصص**) لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني، و(**تلا**) صلة الذي، و(**الذي**) واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

٣٨٩- وَإِنْ يُشَابِه الْمُضَــافُ يَفْعَــلُ وَصْفًا فَعَــنْ تَــنْكِيرِه لا يُعْــدَلُ

يعني أن المضاف إذَا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أَو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا، وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضارب زيد، وضارب عمرو، وأصله ضارب زيدا، وضاربان عمرا، و(**المضاف**) مفعول بـــ (**يشابه**) و(**يفعل**) فاعل به يجوز العكس وهو أظهر، و(**وصفا**) حال من المضاف، والفاء جواب الشرط، و(**عن تنكير**) متعلق بـــ (**يعزل**). ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

٣٩٠- كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِــيمُ الأَمَــلِ مُرَوِّعُ الْقَلْــبِ قَلِيــلُ الْحِيَــلِ

فـــ (**راجينا**) اسم فاعل مضاف إلى الضمير و لم تفد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه (**رب**) لاختصاصها بالنكرة، و(**عظيم**) صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافتها إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجيا ونعت النكرة نكرة، و(**مروع**) اسم مفعول وإضافته إلى (**القلب**) غير محضة، و(**قليل**) صفة مشبهة وإضافته إلى (**الحيل**) غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

٣٩١- وَذِي الإِضَافَةُ اسْــمُهَا لَفْظِيَّــهْ وَتِلْــكَ مَحْضَــةٌ وَمَعْنَوِيَّــهْ

الإشارة بـــ (**ذي**) إلى أقرب القسمين وهي (**الإضافة**) غير المحضة يعني أنها تسمى (**لفظية**) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة، والإشارة بـــ (**تلك**) إلى أول القسمين يعني أنها تجيء (**محضة**) أي خالصة لإفادتها

التخصيص أو التعريف، و(**ذي**) مبتدأ، و(**الإضافة**) نعت له، واسمها: مبتدأ ثان، و(**لفظية**) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول، (**وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ**) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٣٩٢- وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافَ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٣- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي

الإشارة بـ (**ذا**) إلى أقرب مذكور وهو ما إ ضافته غير محضة، يعني أن يغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط تدخل على الثاني نحو: الضارب الرجل، والجعد الشعر، أو يكون الثاني مضافا إلى فيه أل نحو: الحسن وجه الأب، والضارب رأي الجاني، فلو لم تتصل (**أن**) بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف، فلا يجوز الضارب زيد، ولا الضارب صاحب زيد، و(**وصل أل**) مبتدأ ومضاف إليه، و(**مغتفر**) خبره، و(**بذا**) متعلق بوصل، و(**المضاف**) نعت لذا، و(**إن وصلت**) شرط وجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(**الجعد**) من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة (**أو بالذي**) معطوف على قوله: (**بالثاني**) و(**زيد**) مبتدأ، و(**الضارب**) الخ البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير كقولك.

ثم قال:

٣٩٤-وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافَ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يعني أن وجد أل في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعا وهو الذي اتبع سبيل المثني في كون الإعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لأنه مهما اقترنت بالأول لابد من اقترانها بالثاني، ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى فإنه يكفي عن وجودها في المضاف إليه نحو: الضار يا زيد، والمكرمون عمرو، وقوله: (**سَبِيلَهُ اتَّبَعْ**) أي اتبع سبيل المثنى فيما ذكره، و(**كونها**) مبتدأ و(**أن وقع**) مبتدأ ثان، و(**كاف**) خبره والجملة خبر الأول، هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير، وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن (**كونها**) متبدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أي وجودها، و(**في الوصف**) متعلق به، و(**كاف**) خبره (**أن وقع**) في موضع المصدر ونصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجودها أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في همزة الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ، فوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المضاف إليه، و(**سبيله**) مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة (**جمعا**). ثم قال:

٣٩٥- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهِلا

يعني أن المضاف المذكر قد يكتب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثا، وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: (**إن كان لحذف مؤهلا**) أي إذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر(١): [الطويل]

مَشَيْنَ كَمَا اهتزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   أعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فنقول: تسفهت الرياح، فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو: قام غلام هند، إذ لا يصح أن تقول: قام هند، وأنت تريد: قام غلام هند، وفهم من قوله: (**وربما**) أن ذلك قليل، وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله(٢): [الخفيف]

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر   معين على اجتناب التواني

---

(١) **قائله** ذو الرمة غيلان بن عقبة.

الشرح: "اهتزت" مالت واضطربت، "تسفهت" من قولهم: تسفهت الرياح الغصون، إذا أمالتها وحركتها، "النواسم" جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهن يحاكين رماحا مرت بها ريح فأمالتها.

الشاهد: في "تسفهت... مر الرياح" حيث أنث الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو "مر" والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو "الرياح".

انظر: ابن الناظم ص١٥٧، وابن عقيل ٢/ ٣٨، والأشموني ٢/ ٣١٠، وسيبويه ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٧.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: "ما يئول" ما يرجع له الأمر، "على اجتناب التواني" ويروى: "على اكتساب الثواب".

الإعراب: "رؤية" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، "الفكر" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله، "ما يئول له الأمر" جملة وقعت مفعولا للمصدر أو في محل جر صفة للفكر، يعني الفكر الذي يرجع إليه الأمر، "معين" خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، "على" حرف جر، "اجتناب" مجرور بها، "التواني" مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله: "معين".

الشاهد: في "له الأمر" حيث قال: "له" ولم يقل: "لها"، فكأنه قال: الفكر الذي يئول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله: "معين" فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. ا. هـ. العيني.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٥٧، والأشموني ٢/ ٣١١، وداود، والسيوطي ص٧٤، وأيضا في همعه ٢/ ٤٩.

فمعين خير عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن تقول: الفكر معين إذ العلة واحدة، و(**ثان**) فاعل بـــ (**اكسب**)، (**أولا**) مفعولا أول بأكسب، و(**ثانيا**) مفعول ثان، و(**إن كان**) شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(**لحذف**) متعلق بـــ(**موهلا**). ثم قال:

٣٩٦- وَلا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا به اتَّحَــدْ مَعْنًـــى وَأَوِّلْ مُوْهِمًـــا إذَا وَرَدْ

يجب أن يكون المضاف مغايرا لِلمضاف إليه ولو بوجه ما، لأن المَضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعيد كرز، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، ونحو: مسجد الجامع، فيؤول على حذف الموصوف والتقدير: مسجد لمكان الجامع، و(**معنى**) منصوب على التمييز أو على إسقاط في، و(**موهما**) مفعول بـــ (**أول**) وحذف معموله؟ المعنى له وتقديره: موهما جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

ثم اعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٩٧- وَبَعْضُ الأسْمَاءِ يُضَـــافُ أَبَـــدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْـــرَدَا

يعني أن من (**الأسماء**) ما لا يستعمل إلا مضافا نحو: قصارى الشيء وحماداه، وذلك على خلاف الأصل، فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى، ثم إن من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى، ويجوز إفراده لفظا وإلى هذا أشار بقوله: (**وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا**) الإشارة بـــ (**ذا**) إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظا ومعنى وذلك نحو: قصارى الشيء وحماداه ولازم للإضافة معنى ذلك نحو: كل وبعض وقبل وبعد، و(**بعض الأسماء**) مبتدأ، و(**يضاف**) خبره، و(**بدأ**) منصوب على الظرف، و(**بعض ذا**) مبتدأ، و(**قد يأت**) خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة، و(**مفردا**) حال من الضمير المستتر في يأت، و(**لفظا**) منصوب على إسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

٣٩٨- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَـــعْ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَـــعْ

يعني أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظا ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فتجب إضافته إلى المضمر، وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين: لزوم الإضافة وكون المضاف إليه ضميرا، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

٣٩٩- كَوَحْدَ لَبَّى وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

أما (**وحد**) فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول: جاء زيد وحده أي منفردا، وقد جاء مضافا إليه في قولهم: في المدح: نسيج وحده، وفريد دهره، وفي الذم في قولهم: جحيش وحده، وعبير وحده، وأما (**لبى**) فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو: لبيك، ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة، وأما (**دوالي**) فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوبا نحو: دواليك ومعناه أدالة لك بعد أدالة، و(**سعدي**) كذلك تقول: وسعديك ومعناه إسعادا لك بعد إسعاد، وقد جاء في الشعر إضافة (**لبي**) إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (**وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ**) أي (**وشذ**) إضافة (**لبي**) لـ (**يدي**) وأشار بذلك إلى قول الشاعر: [المتقارب]

دَعَوْتُ لما نابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

فأضاف لبي إلى يدي مسور، و(**إيلاء**) فاعل (**شذ**) وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول، واللام في (**للي**) زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعني في العمل فإن إيلاء مصدر آلي وهو متعد إلى اثنين بنفسه.

ثم قال:

٤٠٠- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

وشمل قوله: (**الجمل**) الجملة الاسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، والفعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، وأتيتك إذ زيد قائم، ثم إن (**إذ**) تنفرد حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها، وغلالى ذلك أشار بقوله: (**وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ**).

٤٠١- إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

الضمير في (**ينون**) عائد على أقرب مذكور وهو (**إذا**) أي (**وإن ينون**) إذ يحتمل إفراده كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤] وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤] والضمير في (**ألزموا**) عائد على العرب، و(**حيث ذا**) مفعول أول بـ (**ألزموا**) و(**إضافة**) مفعول ثان ثان وهو مقدم من تأخير، و(**إلى الجمل**) متعلق بألزموا والضمير في (**بنون**) عائد على (**إذ**) وكذلك الهاء في إفراده.

واعلم أن أسماء الزمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وغلى ذلك أشار بقوله: (**وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ.. أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ**) يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازا لا لزوما نحو: يوم ووقت وحين فتقول: قمت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو: نهار، وكذلك إذا كان محدود نحو شهر

فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة. و(**ما**) موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيه بإذ وهي مفعول مقدم بـــ (**أضف**) وصلتها (**كإذ**) و(**معنى**) منصوب على إسقاط الخافض، و(**جوازا**) مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره إضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال إذ قدرنا المصدر المحذوف معرفة، والآن أظهر، و(**كإذ**) الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر، ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل، ولذلك عقبة بقوله جوازا لأنه لو لم يقل جوازا لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوم، وقوله: (**حِينَ جَا نُبِذْ**) مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ، ومعنى نبذ طرح.

ثم قال:

٤٠٢- وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَــا مَتْلُــوِّ فعْــلٍ بُنِيَــا

٤٠٣- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْــرَبٍ أَوْ مُبْتَــدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَــى فَلَــنْ يُفَنَّــدَا

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى (**إذ**) فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب، إلا أن الجملة إذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله: (**فعل بنيا**) الماضي كقول الشاعر[1]: [الطويل]

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم

والمضارع المبني كقوله[2]: [الطويل]

---

(١) البيت للأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وفي الحماسة لأعشى همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة، وهو من الطويل.

الشرح: "ألهى الناس": شغلهم وأورثهم الغفلة، "جل أمورهم" -بضم الجيم- معظمها وأكثرها، "ندلا" مصدر: ندل المال، إذا خطفه بسرعة، "زريق" اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم، يوصي بعضهم بعضا بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا فقيل: "أخطف من ثعلب".

الشاهد: في "فندلا"، حيث ناب مناب فعله وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا والتقدير: اندل ندلا.

انظر: ابن الناظم ص١١٠، وابن هشام ٢/ ٣٨، وابن عقيل ١/ ٣١٩، والأشموني ١/ ٢١٢، والسيوطي ص٥٩، وسيبويه في كتابه جـ١ ص٥٩.

(٢) لم أقف على قائله.

عَلى حينَ يَستصْبـــــينَ كُلَّ حَليم

وإذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب كقوله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر(١): [الطويل]

أَلَمْ تَعْلَمي، يا عَمْــرَكِ اللهُ، أَنــني كريمٌ عَلى حــينِ الكــرامُ قَليــلُ

فالوجه الإعرابي وهو متفق عليه ولذلك قال: **(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَب أَوْ مُبْتَدَا.. أَعْرِبْ)** وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم قال: **(ومن بني فَلنٍ يفندا)** ويؤيده قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ وقوله: على حين الكرام قليل، روى بفتح حين، والتفنيد التكذيب، والذي يبني عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم، و**(ما)** موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى **(إذ)** وهي مفعولة بـــ **(أعرب)** ومطلوبة لـــ**(ابن)** فهي من باب التنازع أو للتخيير، وصلة **(ما)** قد أجريا، و**(كإذا)** متعلق بـــ **(أجريا)** وقصر بنا لضرورة الوزن، و**(بنيا)** في موضع الصفة لفعل، و**(قبل)** متعلق بأعرب، و**(أو)** للتقسيم، و**(من)** شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره **(بني)** والفاء جواب الشرط.

٤٠٤- وَأَلْزَمُــوا إِذَا إِضَــافَةً إِلَــى جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَــى

يعني أن العرب ألزمت الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعني بـــ **(إذا)** الظرفية لا الفجائية، والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابا على المشهور،

=

والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح لأنه زمن مبهم مضاف إلى مبني وهو (يستصبين) ويجوز فيه الإعراب، لكن البناء أرجح.

انظر: المغني ص ٦٧٢ والعيني ٤١٢/٣ والتصريح ٤٢/٢ والهمع ٢١٨/١ وشرح الأشموني ٢٥٦/٢.

(١) **قائله** موبال بن جهم المذحجي، ويقال: **قائله:** مبشر بن مبشر الهذلي الفزاري.

الإعراب: "ألم" الهمزة للاستفهام "ولم" حرف نفي وجزم وقلب، "تعلمي" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل، "يا" لمجرد التنبيه، "عمرك" منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده هنا، إذ المراد بتعميرك الله أي: بإقرارك له بالبقاء، "أنني كريم" أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي "تعلمي"، "على حين" على حرف جر وحين مجرور، وأعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو "الكرام"، و"قيل" خبر المبتدأ.

الشاهد: في "حين الكرام" حيث أعربت "حين" قبل المبتدأ.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣٢٥، وابن هشام في المغني ٢/ ١١٥، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٨.

و(**إذا**) مفعول أول بـــ (**ألزموا**) و(**إضافة**) مفعول ثان، و(**إلى**) متعلق بإضافة، (**هن**) فعل أمر من هان يهون ضد صعب. ثم قال:

٤٠٥- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلا

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى (**كلتا وكلا**) وفهم من قوله: (**لفهم اثنين**) أنهما لا يضافان للمفرد، وشمل قوله: (**لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ**) المثنى نحو: كلا الرجلين، وضميره نحو: كلاهما، وما دل عليه نحو: كلانا، واسم الإشارة نحو: كلا ذينك، وفهم من قوله: (**معرف**) أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا يقال: كلا رجلين، وفهم من قوله: (**بلا تفرق**) أنه لا يقال: كلا زيد وعمرو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله[1]: [البسيط]

كِلا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِى عَضُداً فى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

و (**معرف**) نعت (**لمفهم**) واللام فيه متعلقة بـــ (**أضيف**) وكذلك (**بلا تفرق**) و(**لا**) زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

٤٠٦- وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي وقوله: (**ولا تضف**) نهي أن تضاف (**لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ**) وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو: أي رجال؟ وأي رجلين؟ وأي الرجال؟ وأي الرجلين: وفهم منه أيضاً أنها لا تضاف إلى المفرد النكرة نحو: أي رجل؟ ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأولى بقوله: (**وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ**) يعني أنك إذا كررت (**أيا**) جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف نحو: أي زيد وأي عمرو عندك؟ بمعنى أي الرجلين عندك؟ وقيل: ولا تأتي إلا في الشعر كقوله[2]: [الطويل]

ألا تسألون النـاس أيـي وأيكـم غداة التقينا كـان خـيرًا وأكرمـا

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٤٠٧-أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

---

(١) لم ينسبه أحد لقائل معين.

الخليل: من الخلة وهي صفاء المحبة، عضدا: كناية عن الإعانة والتقوية.

النائبات: المصائب، الملمات: نوازل الدهر.

انظر: "العيني ٣/ ٤١٩، التصريح ٢/ ٤٣، همع الهوامع ٢/ ٥٠، الدر ٢/ ٦١".

(٢) ذكره العيني ٣/ ٤٢٣، ولم ينسبه.

أي: تجوز إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك: أي زيد ضربت؟ والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أي إجزائه ضربت؟ ولذلك يكون الجواب: يده أو رأسه.

ثم اعلم أن (**أيا**) بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام: أشار إلى القسم الأول منها بقوله: (**وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا**) يعني أن (**أيا**) إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: امرر بأي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**وَبِالْعَكْسِ الْصِّفَهْ**) يعني أن (**أيا**) إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مررت برجل أي رجل، وكذلك إذا كانت حالا كقولك: جاء زيد أي فارس. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٠٨- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلامَا

يعني أن (**أيا**) إذا كانت شرطا أو استفهاما جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أي رجل تضرب أضربه، وأي الرجال تكرم أكرمه، وأي رجل عندك وأي الرجال عندك، و(**أيا**) مفعول بـ (**تضف**)، (**وإن كررتها**) شرط وجوابه (**فأضف**) و(**حذف**) مفعول (**أضف**) والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم ما تقدم عليه والتقدير: فأضفها للمعرفة، و(**فأضف**) و(**حذف**) مفعول (**أضف**) والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: فأضفها للمعرفة، و(**أو تنو**) معطوف على (**كررتها**) فهو شرط والتقدير: وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط وشرط ما تقدم عليه (**فأضف**) وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل التركيب ونظيره: إن قام زيد فأكرمه أو يقعد، على أن الإكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على حذف (**إن**) الشرطية قبل (**تنو**) على مذهب من أجاز فيكون التقدير: أو إن تنو الإجزاء فأضف، وحذف فأضف لدلالة ما تقدم عليه. (**فإن قلت**): مذهب من أجاز ذلك الفعل يرتفع بعد حذف (**إن**) كقوله[1]: [الطويل]

---

(١) **قائله**: ذو الرمة غيلان بن عقبة.

الشرح: "إنسان عيني": إنسان العين. هو المثال، وهو النقطة السوداء التي تبدو لامعة في وسط السواد، "يحسر" بالحاء والسين المهملتين أي يكشف، وهو من باب ضرب يضرب "فيبدو": يظهر، "يجم" -بالجيم- من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم، قال تعالى: (حُبًّا جَمًّا) أي: عظيما.

الشاهد: في: "وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو" كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر في قوله: فيبدو.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٩٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٨.

وإنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَـاءَ تَـارَةً فَيَبْـدُو وَتَـارَاتٍ يَجِـمُّ فَيَغْـرَقُ

(**قلت**): يجوز أن تكون (**تنو**) مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] في قراءة في حذف الياء، أو يكون حذف الياء من (**تنو**) لالتقاء الساكنين على مذهب ولا يعتد بحركة النقل في أل، وقوله: (**أيا**) مفعول بـ (**اخصصن**) و(**بالمعرفة**) متعلق به، و(**موصولة**) حال من (**يا**) مقدم عليها، و(**الصفة**) مبتدأ خبر و(**بالعكس**) و(**إن**) شرط جوابه (**فمطلقا**) إلى آخر البيت، و(**مطلقا**) حال من (**أيا**) يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة، ومعنى (**كَمِّلْ بِهَا الْكَلامَا**) أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها لما أضيفت إليه جزء كلام. ثم قال:

والنكرة، ومعنى (**كَمِّلْ بِهَا الْكَلامَا**) أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام.

ثم قال:

٤٠٩- وَأَلْزَمُوا إِضَـافَةً لَـدُنْ فَجَـر وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهِ عَـنْهُمْ نَـدَرْ

(**لدن**) من الأسماء اللازمة للإضافة لفظا ومعنى، ومعناها قيل بمعنى عند، وقيل هي لأول غاية من الزمان والمكان، وفهم من قوله (**فجر**) أنها لا تضاف إلا للمفرد، وجعل المرادي قوله (**فجر**) شاملا للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله[1]: [الطويل]

صَـرِيعُ غَـوَانٍ رَاقَهُـنَّ وَرُقْنَـهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية:

وإثـر ربـت ولـدن أن قـدرا من قبل فعل نحو مـن لـدن قـرا

وأجاز المرادي أيضاً أن تضاف إلى الجملة الاسمية كقوله[2]: [الطويل]

---

(١) **قائله** القطامي، واسمه عمير بن شييم.

الشرح: "صريع" المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، "غوان" جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بحسنها عن الحلي، "راقهن" أعجبهن، وروي: "شاقهن وشقنه"، "ورقنه" أعجبنه، "الذوائب" جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتي تعلق بهن منذ نشأ، وتعلقن به حتى شاب.

الشاهد: في "لدن شب"، حيث أضاف "لدن" إلى جملة "شب" وهي فعلية، والفاعل مستتر جوازا.

انظر: ابن هشام ٢٠٧/٢، والأشموني ٣١٨/٢، وداود، والسيوطي في الهمع ٢١٥/١.

(٢) قال في الدرر اللوامع ١/ ١٨٤: لم أعثر على قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل.

وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُن أَنْتَ يَافِـــعٌ

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لدن وقت أنت فيه يافع، وقد سمع (**نصب غدوة**) بعد (**لدن**) وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهِ عَنْهُمْ نَدَرْ**) يعني أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة[1]: [الطويل]

لَدُنْ غَدْوَةً حتى إذا امْتَدَّتِ الضُّحَى وحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشحانُ المُكَلَّفُ

ونصبه قبل على تشبيه (**لدن**) باسم الفاعل المنون، وقيل على إضمار كان الناقصة، وقيل على التمييز، وقد سمى المتأخرين تنوين (**غدوة**) مع (**لدن**) تنوين الفرق، و(**لدن**) مفعول أول بـــ (**ألزموا**) و(**إضافة**) مفعول ثان، ومفعول (**جر**) محذوف تقديره، فجر ما أضيف إليه، و(**نصب**) مبتدأ خبره (**ندر**) و(**إنها**) متعلق بنصب.

ثم قال:

٤١٠- وَمَعَ مَعْ فِيهَـــا قَلِيـــلٌ وَنُقِـــلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُـــكُونٍ يَتَّصِـــلْ

من الأسماء للإضافة (**مع**) وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية، وقد تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو: جاء الزيدان معا أي جميعا، وقد حكى جرها بمن، وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه، وقوله: (**مع مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ**) يعني أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وقوله: (**وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ**) يعني في لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها، فمن حركها بالفتح فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقول المرادي: هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح، بل هما مفرغان لا مرتبان لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكما وإنما يحدث في لغة السكون، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: (**لسكون**) فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، و(**مع**) معطوف على (**لدن**) في البيت الذي قبله والتقدير: وألزموا إضافة لدن ومع، و(**مع**) الساكن العين مبتدأ، و(**قليل**) خبره، و(**فيها**) متعلق بـــ (**قليل**) ولا يصح أن يكون (**مع**) المفتوح العين مبتدأ

=

الشرح: "نعماه" -بضم النون- النعمة، "اليافع" الشاب، "فودين" قال في الصحاح: "فود" معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيتاه، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفي الحديث: "كان أكثر شيبه في رأسه" أي: ناحيتيه.

الشاهد: في "لدن أنت يافع"، حيث أضيفت "لدن" إلى الجملة الاسمية.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٥.

(١) انظر: الديوان ١/١٧١.

والجملة بعده خبر، لأن ذلك لا يؤخذ منه حم (**مع**) في لزومه الإضافة، بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول.

ثم قال:

٤١١- وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

(**غير**) من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تخلو عنها لفظا وذلك مفهوم من قوله: (**إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ**) يعني أن عدمته في اللفظ، وقوله: (**نَاوِيًا مَا عُدِمَا**) يعني أن المضاف إليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى، وفهم منه أنه إذا لم ينو على الضم، وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم، ويعني ناويا معنى ما عدم دون لفظه، فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف إليه، و(**غيرا**) مفعول بـ (**اضمم**) و(**بناء**) مصدر في موضع الحال أي بانيا، و(**إِنْ عَدِمْتَ**) شرط، و(**ما**) موصولة مفعول بـ (**عمت**) واقع على المضاف إليه، و(**أضيف**) صلة لما، و(**له**) متعلق بـ(**أضيف**) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في (**له**) والضمير في (**أضيف**) صلة لما، و(**له**) متعلق بـ (**أضيف**) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في (**له**) والضمير في (**أضيف**) عائد على (**غير**) و(**ناويا**) حال من الفاعل في (**اضمم**) أو من التاء في (**عدمت**) و(**ما**) مفعول بـ (**ناويا**) وهي واقعة على المضاف إليه وصلتها (**عدما**).

ثم قال:

٤١٢- قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُّ

لما قدم حكم (**غير**) وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي المضاف إليه الحق بغير في ذلك الحكم (**قبل وبعد**) وما بعدهما، فقبل وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] و(**حسب**) كقولك: ما عندي درهم حسب، و(**أول**) نحو: أبدا أب من أول، و(**دون**) نحو: من دون، و(**الجهات**) يعني الجهات الست وهي: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، تقول: جئتك من فوق ومن تحت، وعن يمين وعن شمال، فهذه كلها تبني على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوي معناه دون لفظه. ثم قال:

٤١٣- وَأَعْرِبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلا وَمَا مِنْ بَعْدِ قَدْ ذُكِرَا

هذا تصريح بما فهم من قوله: (**نَاوِيًا مَا عُدِمَا**) فإنه لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل، إلا أن قوله: (**نصبا**) بوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفا كقوله[1]: [الوافر]

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلا أَكَادُ أُغَصُّ بِالْمَاءِ الزلال

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ في قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته، والحاصل أن (**قبلا**) وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته لفظا ومعنى، وعدمه لفظا ومعنى، وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى لا لفظا، وهي في هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبها بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء، وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيها على عروض سبب البناء.

و (**قبل**) مبتدأ وخبره (**كغير**) ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء، ووجه الضم أنه ذكرهما على الحالة التي يكونان عليها في حال قطعهما عن الإضافة، وأما (**بعد ودون**) وما بينهما فيتعين

---

(١) قال العيني: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق.

الشرح: "ساغ لي الشراب" حلا ولان وسهل مروره في الحلق، "أغص" مضارع من الغصص وهو في الأصل انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق، واستعمل ههنا في موضع الشرق، "الماء الحميم" هو الذي تشتهيه النفس، وفي غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار، ويروى: الماء الفرات.

المعنى: لما أدركت ثأري هدأت نفسي وطاب خاطري، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

الإعراب: "فساغ" الفاء عاطفة وساغ فعل ماض، "لي" جار ومجرور متعلق بساغ، "الشراب" فاعل ساغ، "وكنت" الواو للحال، "كان" فعل ماض ناقص والتاء ضمير المتكلم اسمها، "قبلا" منصوب على الظرفية يتعلق بكان، "أكاد" فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، "أغص" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال، "بالماء" جار ومجرور متعلق بأغص، و"الحميم" نعت للماء.

الشاهد: في "قبلا"، حيث أعرب منونا؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظا ومعنى.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٣٦، وابن عقيل ٢/ ٥٦، والأشموني ٢/ ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢/ ٢١٣، والسيوطي ص٧٨، وأيضا في الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨، والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

فيها الضم م غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على (**قبل والجهات وعل**) كذلك والواو في (**أعربوا**) تعود على العرب، و(**نصبا**) مصدر في موضع الحال أي ناصبين، ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي بنصب، و(**قبلا**) مفعول بـــ (**أعربوا**) ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم، و(**ما**) موصولة معطوفة على (**قبل**) وصلتها (**قد ذكرا**) و(**من بعده**) متعلق بـــ (**ذكرا**) وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير، ونطق بعل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون.

ثم قال:

٤١٤- وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَـــا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُـــذِفَا

(**ما يلي المضاف**) هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حب العجل، وكقوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية، و(**ما**) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (**يَلِي الْمُضَافَ**) وخبرها (**يَأْتِي خَلَفَا**) ونصب خلفا على الحال من الضمير في (**يأتي**) العائد على (**ما**) و(**عنه**) متعلق بـــ (**خلفا**) و(**في الإعراب**) متعلق بـــ (**يأتي**) و(**إذا**) متعلق بخلفا أو بيأتي.

ثم قال:

٤١٥- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَـــا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَـــا تَقَـــدَّمَا

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الإعراب ما تقدم، وقد يجيء المضاف مجرورا كما لو صرح المضاف، والذي أبقوه هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف، ومعنى قوله: (**أَبْقَوْا كَمَا**) إلى آخر أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر، وفهم من قوله: (**وربما**) أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه قوله:

٤١٦- لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلا لِمَا عَلَيْـــهِ قَـــدْ عُطِـــفْ

يعني أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجرورا إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثلة لفظا ومعنى، كقوله[1]: [المتقارب]

---

(١) **قائله** أبو دؤاد الإيادي.

الشرح: "تحسبين" تظنين، "توقد" أصله تتوقد -تاء المضارعة وتاء تفعل، فحذفت إحداهما تخفيفـــا- ومعنى "توقد" تشتعل وتتوهج.

أَكُــلَّ امْــرِئٍ تَحْسَــبِينَ امْــرَأً وَنَــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نَــارَا

فـ (**نار**) مضاف إليه (**كل**) وحذف كل وبقي نار مجرورا لأن المضاف الذي هو (**كل**) معطوف على (**كل**) المنطوق به المضاف إلى (**امرئ**) و(**ما**) موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم (**يكون**) و(**مماثلا**) خبر يكون، و(**لما**) متعلق به، و(**ما**) موصولة وصلتها قد عطف، و(**عليه**) متعلق بعطف، وفي (**عطف**) ضمير يعود على ما، والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه.

ثم قال:

٤١٧- ويُحْذَفُ الثَّاني فَيَبْقَــى الأوَّلُ كَحَالِــــهِ إذَا بِــــهِ يَتَّصِــــلْ

يعني أن (**الثاني**) الذي هو المضاف إليه بحذف ويبقى (**الأول**) الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال إليه من حذف التنوين إن كان مفردا، والنون إن كان مثنى أو مجموعا على حده، لكن بشرط نية عليه بقوله:

٤١٨- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَــافَةٍ إِلَــى مِثْلِ الَّذي لَــهُ أَضَــفْتَ الأوَّلا

يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحال التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، أي قطع الله يد من قالها، فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع

=

المعنى: لا تظني كل شخص رجلا كاملا، بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسماها. ولا تظني كل نار تتوقد في الليل نارا محمودة، بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف.

الإعراب: "أكل" الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل مفعول أول "تحسبين" مقدم عليه، "وكل" مضاف، "وامرئ" مضاف إليه، "تحسبين" فعل وفاعل، "امرأ" مفعول ثان، "ونار" الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: وكل نار، "فنار" مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف -وهو المضاف- هو المعطوف على "كل امرئ" المتقدم، "توقد" أصله: تتوقد؛ فحذف إحدى التاءين وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار، والجملة نعت لنار، و"بالليل" جار ومجرور متعلق بتوقد، "نارا" معطوف على قوله: "امرئ" المنصوب السابق.

الشاهد: في "نار" حيث حذف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره: وكل نار. فحذف "كل" وترك "نار" بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف "نار" المجرور على "امرئ" إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٥٩، وابن هشام ٢/ ٢٢٣، وداود، والشاطبي، والسيوطي ص٧٨، وفي همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ٣/ ٢٦، وابن هشام في المغني ١/ ٢٢٤، وسيبويه ١/ ٣٣، والأشموني ٢/ ٢٢٣.

وجود المضاف إليه، لأنه قد عطف عليه رجل مضافا إلي مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر[1]: [المنسرح]

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

فـ (**ذراعي**) مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف، و(**كحاله**) في موضع الحال من الأول، و(**إذا**) متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة إلى (**يتصل**) و(**به**) متعلق بيتصل، و(**بشرط**)، و(**بشرط**) متعلق بـ (**يحذف**) و(**إلى**) متعلق بـ(**إضافة**) و(**الذي**) واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته (**أضفت**) و(**له**) متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول.

ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا في ضرورة الشعر، هذا مذهب جمهور النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة ومخصوص بالضرورة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤١٩- فَصْلُ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولا أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤٢٠- فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فجائزة الجائز في السعة على ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيها شبيها بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين: الأول كقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ

---

(١) **قائله** الفرزدق، يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد.

الشرح: "عارضا" أي: سحابا، "أسر به" أفرح به ويروى: "أكفكفه" يكفكف دمعه: يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى: "أرقت له" بمعنى سهرت لأجله، "بين ذراعي" أراد بذراعي وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإعراب: "يا" حرف نداء والمنادى محذوف تقديره: يا قوم، ويحتمل أن يكون "من" منادى مفردا وعلى الأول يكون من استفهامية، "رأى" فعل ماض والفاعل ضمير، "عارضا" مفعول، "أسر به" على صيغة المجهول وهي جملة في محل نصب صفة لقوله: عارضا "بين" منصوب على الظرفية، "ذراعي" مضاف إلي مقدر، أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

الشاهد: في "ذراعي وجبهة الأسد"، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣٢٦، والشاطبي، والأصطهناوي، وابن هشام في المغني ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة، وسيبويه ١/ ٩٢، والخصائص ٢/ ٤٩٧.

لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني: اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض السلف: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب وعده وجر رسله، ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده، لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله: (**فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولا**). النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف وإليه والمضاف بظرف مفعول للمضاف كقوله: [الطويل]

كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وهذا معنى قوله: (**أو ظرفا**) وفهم منه جوازا الفصل بالمجرور، إذ الظرف والمجرور من وراد واحد، ومن ذلك قوله[1]: [البسيط]

لأنت معتاد في الهيجاء مصابرة

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله: في الهيجا. النوع الثالث: الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي: هذا غلام الله زيد، ففصل بين غلام وزيد بالقسم، وهذا معنى قوله: (**ولم يعب فصل يمين**).

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**وَاضْطُرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا**) فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الفاصل أجنبيا من المضاف إليه كقوله[2]: [الوافر]

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: رشني أمر من راش يريش، يقال: رشت فلانا: أصلحت حاله، ومعناه أصلح حالي "بعسيل" مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه: أصلح شأني ولا تردني خائبا بعد هذا السعي والعناء؛ لئلا أكون في مدحي لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الشاهد: في "كناحت يوما صخرة"، فإن قوله: "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو "صخرة" وقد فصل بينهما بالظرف وهو "يوما"، والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٢١، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥١.

(٢) البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، يصف رسم دار.

و (يقارب): يضم بعض ما يكتبه إلى بعض. (أو يزيل) يفرّق كتابته.

والمعنى: وصف رسوم الدّار فشبّهها بالكتاب في دقّتها والاستدلال بها؛ وخصّ اليهود لأنّهم أهلُ كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدّار تلك الصّفة والحال.

والشّاهد فيه: (بكَفِّ - يومًا - يهوديّ) حيث فصَل بين المضاف - وهو (كف) - والمضاف إليه - وهو (يهوديّ) - بالظّرف - وهو (يومًا) - للضّرورة الشّعريّة.

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين كف ويهودي بيوما وهو أجنبي من المضاف أي غير معمول له.

الثاني: أن يفصل بين المضاف إليه والمضاف بالنعت أي بنعت المضاف كقول الشاعر(١): [الطويل]

نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله: (**أو بنعت**).

الثالث: النداء كقول الشاعر(٢): [البسيط]

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذَ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلَكَةٍ والخَلْدُ فِي سَقَرَا

=

انظر: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصّل ١/١٠٣، وشرح التّسهيل ٣/٢٧٣، وابن النّاظم ٤١٠، وابن عقيل ٢/٧٨، والخزانة ٤/٤١٩.

(١) هو لمعاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه-.

و(بَلَّ): لطّخ سيفه بالدّم. و (المُراديّ): عبد الرّحمن بن مُلجم قاتلُ عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -. و(الأباطح): جمع أبطح، وهو: كلّ مكان متّسع، أو هو مَسيلٌ واسعٌ فيه دِقاقُ الحصى، وأراد بالأباطح: مكّة المكرّمة. و (شيخ الأباطح): هو أبو طالب - والد عليّ رضي الله عنه -.

والشّاهد فيه: (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف وهو (أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بالنّعت للضّرورة الشّعريّة.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٢/٩٩٠، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٩٦، وابن النّاظم ٤١١، وابن عقيل ٢/٧٩، والمساعد ٢/٣٧٢، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٧٨، والتّصريح ٢/٥٩، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٧٨.

(٢) **قائله** بجير بن زهير بن أبي سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول -صلى الله عليه وسلم- فنال بلسانه منه، فأهدر النبي -صلى الله عليه وسلم- دمه. وأما أبوهما زهير، فقد مات قبل المبعث بسنة.

الإعراب: وفاق مبتدأ، "كعب" منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، و"وفاق" مضاف و"بجير" مضاف إليه، "منقذ" خبر لمبتدأ، "لك" جار ومجرور متعلق بمنقذ، "من تعجيل" جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضا و"تعجيل" مضاف، "تهلكة" مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل، "في سقر" جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد: في "وفاق كعب بجير"، فصل بين المضاف وهو وفاق، والمضاف إليه وهو بجير بالنداء وهو "كعب".

والتقدير: وفاق بجير يا كعب منقذ لك، أي: منج لك من تعجيل الهلاك في الدنيا، والخلود في النار في الآخرة.

ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٦٦، والأشموني ٢٢/ ٣٢٩، والأصطهناوي، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٣.

وهو المراد بقوله: (**أو ندا**) و(**فصل**) مفعول مقدم بـــ (**أجز**) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**شبه فعل**) نعت لـــ (**مضاف**) و(**ما**) موصولة واقعة على الفاصل وصلتها (**نصب**) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي (**ما**) فاعل بفصل، و(**مفعولا أو ظرفا**) حالان من ما أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه في حال كونه مفعولا أو ظرفا، و(**فصل يمين**) مفعول لم يسم فاعله بـــ (**يعب**) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير: لم يعب أن يفصل اليمن المضاف (**واضطرارا**) مفعول له وهو تعليل لوجد، وفي (**وجد**) ضمير عائد على الفصل، و(**بأجنبي**) متعلق بوجد.

obeikandl.com